

مذبحة قنبلة... مولود بلا إسم

بيني موريس

بداية نتوقف عند الوقائع: في ليلة ١٢ - ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٣ عبرت خلية متسللين الحدود من الأردن، وألقت قنبلة داخل بيت عائلة «كنياس» على أطراف مستوطنة «يهود»، شرق تل أبيب. وجراء انفجار القنبلة قتلت الأم، «سوزان»، واثنان من أولادها: «بنيامين» (١٨ شهراً) و«شوشانه» (٤ سنوات). وأصيب ولد ثالث بجراح خفيفة. ولذا المتسللون بالفرار إلى ناحية الأردن.

ولدى البحث عنهم قادت أعقابهم إلى محيط قرية رنتيس، على بعد حوالي خمسة كيلومترات شمال قبية. وقد زعزعت هذه العملية الرأي العام في إسرائيل. كانت تلك أيام عمليات تسلل متواصلة من منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى داخل إسرائيل. والغالبية الساحقة من المتسللين - معظمهم لاجئون - أتت لأهداف إقتصادية أو اجتماعية: سرقة أغراض منزلية أو غلال من الحقول، تهريب منتوجات مختلفة، زيارة أقرباء ومحاولة العودة من جديد إلى أماكنهم السابقة. قلة ضئيلة، فقط، منهم أتت لأهداف القتل أو التخريب.

في ١٤ تشرين الأول / أكتوبر شجبت لجنة الهدنة الإسرائيلية الأردنية جريمة القتل المثلثة. ولم يُصوّت الأردن، على غير عادته، ضد الشجب. ووعد قائد الجيش الاردني (الفيلق العربي)، الجنرال جون غلوب، بأن يُلقي الأردن القبض على الفاعلين ويقدمهم إلى المحاكمة. لكن سبق ذلك، في صبيحة يوم ١٣ أكتوبر، لقاء فوق أحد المرتفعات شرق طبريا - حيث كان الجيش الاسرائيلي يقوم بمناورة عسكرية كبرى - ضمّ القائم بأعمال وزير «الأمن»، بنحاس لاقون، وقائد هيئة أركان الجيش، مردخاي مكليف، ورئيس قسم العمليات في الجيش، موشيه ديان، ورئيس الحكومة المجاز، دافيد بن غوريون، وتقرّر

فيه القيام بعملية إنتقامية قاسية من الأردن تكون موجهة ضد قرية قبية. ولم تتم دعوة وزير الخارجية والقائم بأعمال رئيس الحكومة، موشيه شاريت، إلى هذا اللقاء، ولم يرفع إليه في اليوم نفسه تقرير حول القرار. كذلك لم تطرح العملية المقترحة للإقرار على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية. ونقل الموضوع إلى قسم العمليات / التنفيذ وهناك صدر الأمر للقيام بها إلى قيادة المنطقة العسكرية الوسطى. هذه القيادة أصدرت بدورها أمراً تنفيذياً إلى الوحدات الميدانية - وحدة رقم ١٠١، بقيادة الميجور اريئيل شارون وكتيبة المظليين رقم ٨٩٠. ونصّ أمر قيادة المنطقة العسكرية الوسطى على «تنفيذ هدم وإحراق ضربات قصوى بالأرواح بهدف تهريب سكان القرية من بيوتهم» (أرشفيف الجيش الاسرائيلي ٢٠٧/٥٦/٦٤٤).

جرى تنفيذ العملية في الليلة ما بين ١٤ و ١٥ أكتوبر. وأصابت وحدات تطويق صغيرة عدداً من جنود «الفيلق العربي» الذين حاولوا الوصول إلى القرية التي تعرضت للهجوم. وعلى سبيل التمثويه جرى قصف محيط قرية بُذرس، جنوب غربي قبية، بصواريخ المدفعية، وقامت بعض خلايا الوحدة رقم ١٠١ بإطلاق النيران على قريتي شُقبأ ونعلين (الأوامر الخاصة بالعملية أوعزت إلى الخلايا العسكرية أن تتغلغل في القريتين المذكورتين وتعتدي على السكان وتفجر البيوت، لكن هذه الأمور لم تنفذ بحذافيرها). أما في قبية ذاتها فقد «كشّت» الوحدات الزاحفة حفنة ضئيلة من الميليشيات المحلية، أفراد الحرس الوطني، وأخذت تنتقل من بيت إلى آخر في عملية حربية ضمن منطقة مأهولة يتخللها قذف قنابل عبر الثغرات المتاحة وإطلاق النار عشوائياً عبر الأبواب والنوافذ المفتوحة. والسكان القلائل الذين حاولوا الفرار أطلقت عليهم النيران في الأزقة. بعد ذلك فجر المظليون خمسة وأربعين من بيوت القرية. وقد قتل حوالي ستين مواطناً، غالبيتهم من النساء والأطفال. ولم تقع إصابات في صفوف الجيش الاسرائيلي.

في وقت لاحق سيدعي شارون في مذكراته أن جنوده تفحصوا البيوت قبل تفجيرها لكي يتأكدوا من عدم وجود ناس يختبئون فيها، لكن فور ذبوع النبا حول عدد الضحايا من أهل القرية ادعى ناطقون اسرائيليون، بصورة غير رسمية، أن العدد الكبير للقتلى ناجم عن إختباء العديد من السكان في البيوت. وهؤلاء لقوا مصرعهم عندما تمّ تفجير البيوت على من فيها. وادعوا كذلك أن الجنود لم يعرفوا بوجود مختبئين واعتقدوا أن البيوت خالية. لكن ممثلي الأردن والأمم المتحدة ذكروا، من جانبهم، أن غالبية الضحايا لقوا مصرعهم باصابات مباشرة من القنابل والرصاص وليس نتيجة إنهيار البيوت والمباني.

كتب شاريت في يومياته عن الصدمة التي انتابته عند سماع النبا حول عدد الضحايا. وأثيرت في العالمين العربي والغربي ضجة غير مسبوقة منذ ١٩٤٨. حتى أن بريطانيا ألمحت إلى احتمال وضع تحالفها الدفاعي مع الأردن موضع التنفيذ، وأرسلت سلاحاً

لتقوية الحرس الوطني. وعلقت الولايات المتحدة إرسال منحة مساعدة خارجية كبيرة إلى إسرائيل. وفي الأردن انطلقت مظاهرات طالب المشاركون فيها بعملية إنتقامية ضد إسرائيل وإقالة الجنرال غلوب وسائر الضباط البريطانيين في قيادة «الفيلق العربي» بسبب عدم تدخله من أجل إنقاذ قبية في ليلة الغزو الإسرائيلي. وطرح العرب والدول العظمى الموضوع على بساط بحث مجلس الأمن الذي نذد بالعملية في آواخر نوفمبر، من دون أن تذكر الدول العظمى، بناء على طلب إسرائيل، «عمليات الارهاب العربية» التي سبقت عملية قبية.

وفي إسرائيل أحكمت المؤسسة السياسية رصّ صفوفها. وشجب بن غوريون وغولدا مئير، وزيرة العمل، ما أسماه «رياء الدول العظمى». وفي جلسة الحكومة يوم ١٨ أكتوبر كذب بن غوريون عندما قال إنه نفسه لم يكن في عداد الذين اتخذوا القرار بغزو قبية، لكنه بنظرة ثانية أيد العملية. وغالبية الوزراء أيدت بن غوريون دون تحفظ. وفي الكنيست، التي «تفرغت» لبحث العملية فقط بعد شهر ونصف شهر على وقوعها، كانت النغمة السائدة هي التالية: لماذا يشجب العالم اليهود على قتل العرب، بينما يلتزم الصمت حيال قتل اليهود بأيدي العرب؟. كذلك زعم بعض المتكلمين بأن العملية إرتكبها سكان غاضبون من المستوطنات الحدودية وليست قوات الجيش الإسرائيلي.

وكان بن غوريون، في ١٩ أكتوبر، بعد الغزو بأربعة أيام، قد وجّه عبر راديو «صوت إسرائيل» خطاباً بموافقة الحكومة كلها وباسمها، تعرض لتنقيح أخير عند موشيه شاريت. في هذا الخطاب أكد بن غوريون، بلهجة حاسمة، أن عملية قبية ارتكبها سكان غاضبون من المستوطنات الحدودية، بعضهم سبق أن نجا من الهولوكوست وبعضهم الآخر هاجر إلى إسرائيل من الأقطار الإسلامية، التي تتحكم فيها بقوة تقاليد الأخذ بالثأر. كما أكد أن أية وحدة من الجيش الإسرائيلي لم تغب عن قاعدتها في تلك الليلة. وعبر عن أسفه للدماء البريئة التي سفكت.

ترتبت على عملية قبية نتائج بالغة الخطورة. ومهما تكن هذه النتائج فإن نتيجة واحدة منها تبقى الأكثر أهمية، وهي تصاعد التوتر والإحتكاك بين الجيوش العربية النظامية والجيش الإسرائيلي، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب ١٩٥٦ بين إسرائيل ومصر.

إن الكيفية، التي عالجت فيها الصحافة الإسرائيلية قضية قبية، توضح الكثير من الأمور المتعلقة بماهية العلاقات بين ثالوث: الدولة - الصحافة - الجمهور. كما أنها تُلقي المزيد من الضوء على أنماط التفكير والممارسة التي كانت توجه «دولة إسرائيل الفتية» في سنواتها الأولى.

القتل في «يهود»

غالبية الصحف الاسرائيلية نشرت، في إبراز وغضب عارم، الأنباء والتقارير حول هجوم المتسللين على مستوطنة «يهود». وخصصت لذلك إما العنوان الرئيسي أو أحد العناوين الثانوية على صفحاتها الأولى. وفي إطار ذلك وصفت هذه الصحف، ظواهر الغضب والكمد في المستوطنات الحدودية في صورة دراماتيكية. ودعت الحكومة إلى زيادة وسائل الأمن على الحدود. وكتبت «هآرتس»، الصحيفة المستقلة غير الحزبية، تحت العنوان «قتل لمجرد القتل»، تقول: ما من دولة تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين حيال وباء تسلل على نطاق واسع كهذا. ودعت الصحيفة حكومة الأردن إلى «لجم المعتدين» (١٤/١٠/١٩٥٣). أما «هيوكر» (الصباح)، صحيفة «الصهيونيين العموميين» - حزب الوسط الليبرالي، فقد هاجمت بقسوة تحت العنوان «عمليات تطوير مقابل عمليات قتل» الأخلاقية الإزدواجية لمنظمة الأمم المتحدة التي تتجاهل، من جهة، أعمال القتل التي يقوم العرب بارتكابها وتعمل، من جهة أخرى، على تقييد محاولات إسرائيل لتحويل نهر الأردن (١٤/١٠/١٩٥٣). وعبرت صحيفة «هموديع» (المخبر)، الناطقة بلسان حزب «أغودات يسرائيل» الديني المتشدد، عن صدمتها الشديدة من مجرد القتل لكونه بالأساس ارتكب في «سرّة الدولة» وليس في «موقع مستهدف من اعتداءات المتسللين» (١٤/١٠/١٩٥٣).

وخصصت الصحيفتان المسائيتان واسعتا الانتشار «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» أنباءهما الرئيسية للهجوم، في ١٣/١٠/١٩٥٣، وكذلك لمقالات افتتاحية وتعليقات مشبعة بالمصطلحات والتعابير الإنفعالية المهيجة للعواطف.

الخبر الرئيسي في «يديعوت أحرونوت»، الذي نشرت الصحيفة عنوانه على عرض الصفحة الأولى، استهل بالكلمات التالية: «ألقوا قنبلة على البيت! الجميع قتلوا!» - هذا ما قاله ولد في الثانية عشرة من عمره حول الحادث لمحطة الشرطة في «يهود». وفي سياق لاحق من الخبر يطالعنا وصف مثير لفراش عائلة كنياس «الملطخ بالدم» و«حذاء الطفلة شوشانه الذي كان موضوعاً في أقصى الفراش، بحسب طلب معلمتها في الروضة» (١٣/١٠/١٩٥٣). وغداة هذا النشر خصص عمود هيئة تحرير الصحيفة - «حديث اليوم» - لهذا الموضوع، وفيه ألمح الكاتب إلى أن أفراد الشرطة في قرية رنتيس، التي قادت آثار القتل إلى محيطها، كانوا مسؤولين عن الجريمة أو أنهم على الأقل أطلقوا يد المجرمين! (١٤/١٠/١٩٥٣).

وأفردت صحيفة «معاريف» أيضاً في عددها الصادر يوم ١٣ أكتوبر مكاناً بارزاً لتوصيف مخلفات القتل داخل بيت عائلة كنياس: كان الطفلان ممددين على الأرض وهما مهشمان وأمهما مصابة في جميع أنحاء جسمها ويدها مبتورة. وفي مقال افتتاحي في اليوم نفسه ألمحت الصحيفة إلى ضرورة القيام بعملية انتقامية في قولها: ثمة طريق لزيادة الرغبة لدى الأردنيين في فرض الهدوء على الحدود. وهذه الطريق لا تمر دائماً

عبر الاجتماعات الطارئة وعقد الإتفاقيات وعزا المقال عواقب التسلل إلى «سياسة منسقة بين جيراننا كافة».

أما في الهوامش السياسية – التي كانت تمثلها في الخمسينات الحركة التنقيحية والحزب الشيوعي – فقد قيلت أشياء أشد حدة: صحيفة التنقيحين «حبروت» (حرية) نشرت، في ١٤ أكتوبر، مقالاً افتتاحياً تحت العنوان «إلى الأردن!». ومما ورد فيه: «القلب ينفطر من الحنق. والأيدي تنقبض في شكل لكلمات. والروح هائجة مائجة من جراء هذه الصورة البوغرومية الصارخة». واتهمت الصحيفة بن غوريون بإهمال أمن اسرائيل. وختمت كلامها، حسبما جرى الإلماح في العنوان، بالدعوة إلى احتلال الضفة الغربية: «صوت دماء إخوتنا يستصرخنا من الأرض ويمتزج مع صوت أنين الأرض المحتلة التي تستصرخ هي أيضاً من أجل التحرير والخلاص. ولقد حانت الساعة لنخلصهما معاً.. إلى الأردن!» (بعد هذا المقال الإفتتاحي بأسبوع واحد نشرت الصحيفة تعليقاً بالروح نفسها لمكاتبها ي. بن آري حثّ فيه على القيام «باستعراض عسكري نحو الأردن!»).

أما «كول هعام» (صوت الشعب)، الصحيفة العبرية اليومية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، فقد حملت المراقبين الغربيين للأمم المتحدة ودول الغرب الإمبريالية مسؤولية القتل المثلث. كما وجهت انتقاداً حاداً إلى حكومة اسرائيل التي كانت مسؤولة عن ارتكاب جرائم قتل ضد العرب سبقت عملية «يهود».

ونوهت الصحيفة بجريمة قتل حوالي عشرين لاجئاً فلسطينياً خلال عملية غزو نفذتها «الوحدة ١٠١» في مخيم البريج بقطاع غزة في أواخر شهر آب / أغسطس (١٤ / ١٠ / ١٩٥٣).

تجدد الإشارة إلى أن أية صحيفة لم تطالب حكومة اسرائيل، علانية وبوضوح، بارتكاب عملية انتقامية رداً على عملية «يهود»، رغم أن «هتسوفيه» (المشاهد)، صحيفة «حركة همزراحي» (في ما بعد الحزب القومي الديني – المفدال)، طلبت أن تهتم إسرائيل بمعاقبة القتلة (١٤ / ١٠ / ١٩٥٣). وطالبت «زمانيم» (أزمناة)، صحيفة «الحزب التقدمي»، بزيادة وسائل الحيطه والدفاع حول محيط المستوطنات الحدودية و«بعمليات انتقامية» إذا ما استدعى الأمر ذلك. (١٤ / ١٠ / ١٩٥٣).

عملية قبية

التقرير الأول حول عملية قبية في الصحف ظهر في المسائيات الثلاث: «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هدور» (الجيل) – الأخيرة ناطقة بلسان حزب «مباي» – يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٣. وكان ذلك بعد (١٢) ساعة من إتمام العملية وبعد عدة ساعات من عودة الجنود إلى اسرائيل ومن قيام محطات الراديو في العالمين العربي والغربي بإذاعة نبأ العملية.

قد يكون هذا الأمر راجعاً، في أحد جوانبه، إلى دور الرقابة العسكرية التي كانت تحكم قبضتها الشديدة على الصحافة في ذلك الوقت. وهكذا ظهر في «هدور» أسفل العنوان الرئيسي على الصفحة الأولى، وداخل إطار تحت العنوان: «في آخر لحظة - انفجارات هائلة في قرى عربية وراء الحدود»، نبأ ساذج عن «تبادل نيران» و«انفجارات» في قرى خلف الحدود في منطقة بيت نبالا. وظهرت أمور مماثلة، لكن بعناوين أكبر، أيضاً في «معاريف» و«يديعوت أchronوت»، وإن حاولت هاتان الصحيفتان في الوقت نفسه إعلام القارئ، بصورة تتفاوت في وضوحها، بأن الحديث يجري عن عملية انتقامية واسعة النطاق. فكتبت «يديعوت أchronوت»: «ها هو ذا الميزان (المقصود: ميزان الدماء) قد بدأ يتغير لصالحنا». بينما أعلن عنوان «معاريف»، بصورة أشد وضوحاً: «مهاجمة قرى أردنية»، وفي العنوان الثانوي: «مزاعم عربية: عمليات انتقامية على القتل في يهود». وذكرت هذه الصحيفة اسم «قبية» كمرکز للعمليات (بينما تحدثت «يديعوت أchronوت» و«هدور» عن المنطقة الشرقية لبيت نبالا).

الأبناء شبه الرسمية الأولى، التي اشتملت على تفاصيل أكثر حول العملية، ظهرت في الصحف الصباحية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥٣. وتطرقت، أيضاً، إلى إجتماع لجنة الهدنة المنعقد في ١٥ أكتوبر والذي أدان اسرائيل على ارتكاب العملية. واستندت جميع الأنباء إلى تقارير أذاعها راديو رام الله ووسائل إعلام عربية أخرى وإلى قرار لجنة الهدنة. وباستثناء «يديعوت أchronوت» لم تقتبس أية صحيفة شيئاً أو نصف شيء عن أي مصدر اسرائيلي، عسكري أو مدني. وكل ما قيل في «يديعوت أchronوت»، نقلاً عن موظفين رسميين رفضوا الكشف عن هويتهم، هو أن «اسرائيل ترفض جملة وتفصيلاً مزاعم العرب كما لو أن قوات اسرائيلية نظامية شاركت في الهجوم»!

غالبية الصحف، مثل «دافار» و«هبوكر» و«هأرتس»، خصصت لعملية قبية العنوان الثاني في الصفحة الأولى، فقط «عل همشمار» (بالمرصاد) - ناطقة بلسان حزب «مبام» - و«كول هعام» أبرزتا الموضوع في العنوان الرئيسي على الصفحة الأولى. وكانت هناك صحف أخرى - «حيروت» مثلاً - نشرت الموضوع في عنوان هامشي وصغير. وبشكل مبرمج ومقصود حاولت «يديعوت أchronوت» وكذلك «معاريف»، من خلال عناوينهما والمعلومات التي في متن الأنباء، صرف اهتمام القارئ عن الجوهرى - العملية ذاتها - إلى الهامشي.

«يديعوت أchronوت» نشرت في عنوانها الرئيسي ما يلي: (الجنرال فاغن) بنيكا (رئيس طاقم مفتشي الأمم المتحدة) توجه إلى الأردن». ومعظم ما ورد في النبأ تطرق إلى الخطوات الدبلوماسية المختلفة وردود الفعل على العملية. أما المعلومات الأساسية حول العملية فقد ووريت وأقصيت إلى الصفحة الأخيرة. و فقط هناك كان في مقدور القارئ اكتشاف أن الأمر متعلق بعملية غزو كبيرة نفذتها «نصف كتيبة عسكرية»، حسب

راديو رام الله، وكذلك بحوالي خمسين قتيلاً وخمسة وعشرين جريحاً وهدم اثنين وأربعين بيتاً وعمليات بحث متواصلة بين الأناضل عن جثث وناجين أحياء (١٦/١٠/١٩٥٣).

وعلى نسق مماثل صرفت «معاريف» اهتمام قرائها نحو أمور هامشية. عنوانها الرئيسي أعلن: «إلغاء الإجازات في الفيلق العربي. بنيكا توجه إلى عمان». وكانت هي أيضاً ضمنية بالتفاصيل عما حدث في قبية ومحيطها لكنها في وسط النبا، على الصفحة الأولى، اقتبست مصدراً عربياً تحدث عن سقوط أربعة وخمسين قتيلاً وعن وقوع دمار كبير في بيوت أهالي القرية (١٦/١٠/١٩٥٣).

في واقع الأمر فإنه منذ ١٥ أكتوبر، وفي أقصى حد في الليلة ما بين ١٥ و ١٦ أكتوبر، عرف رؤساء تحرير الصحف وكبار المحررين والمراسلين، من خلال تقارير وكالات الأنباء وإذاعة «بي. بي. سي» البريطانية والإذاعات العربية، مدى اتساع العملية، وكبر عدد الضحايا. وفهم جميع هؤلاء أن ما حصل يُعدّ تجاوزاً جوهرياً لجميع العمليات الإنتقامية الإسرائيلية التي سبقت قبية منذ ١٩٤٩. ورغم ذلك آثرت غالبية الصحف أن توارى هذه المعلومة الأساسية المهمة. ولم يكن ذلك نتيجة لقيود خارجية من طرف الرقابة العسكرية، ذلك أن هذه الصحف ذكرت في أعدادها الصادرة يوم ١٦ أكتوبر الأعداد الكبيرة للقتلى والجرحى ونشرت أنباء حول التدمير الهائل للبيوت. وربما يمكن عزو موارد المعلومات المتوافرة حول جوهر العملية ونتائجها، إلى مزيج من التوجيه الحكومي والدوافع الداخلية الوطنية وعدم الوثوق بالأنباء التي تنشرها الأقطار العربية وأجهزة الأمم المتحدة.

وأوردت غالبية الصحف الأنباء الصادرة عن راديو رام الله ولجنة الهدنة في إيجاز شديد من خلال التعطيم على معلومات هامة. فقط صحيفة «عل همشمار» نشرت، وهي تقتبس عن مصادر من الأمم المتحدة، أن الجثث في قبية كانت في غالبيتها مثقوبة بالرصاص وشظايا القنابل (١٦/١٠/١٩٥٣).

وقد برزت الجميع «هدور»، صحيفة حزب «مباي»، التي آثر محرروها في ١٦ أكتوبر أن يتغاضوا بكل بساطة عن عملية قبية. فلم تظهر في الصحيفة أية إشارة إلى العملية نفسها ولا إلى اجتماع لجنة الهدنة. واستنكفت الصحيفة تماماً عن تقديم أي تقرير إلى قرائها حول تفاصيل العملية. ولم تنشر، يوم ١٦ أكتوبر وفي الأيام التي تلتها، أي توصيف من أي مصدر كان لما حدث في قبية. حتى في المقالات الإفتتاحية التي خصصت لموضوع «مشاكل الحدود» لم تقدم هذه الصحيفة أية تفاصيل حول العملية. كما أن الاسم الصريح لقبية لم يذكر البتة.

تجدد الإشارة أيضاً إلى أن جميع الصحف تقريباً استعملت في عناوينها حول قبية مفردات حيادية تماماً، خلافاً لصياغة العناوين حول القتل في «يهود». و فقط صحيفة

«كول هعام» انفردت بعنوان صارخ وحاسم: «ارتكاب عملية قتل جماعية في قرية قبية العربية» (١٦/١٠/١٩٥٣).

وحتى كتابة هذه السطور لم تتضح بعد بصورة تامة فعالية الرقابة العسكرية أيام عملية قبية. وهذا الأمر لن يتحقق إلا في أعقاب إمطة اللثام عن الملفات ذات الصلة المباشرة بالموضوع في أرشيفات الجيش والإستخبارات العسكرية (لم يحدث ذلك حتى أيامنا الراهنة - المترجم). ومن القليل الذي تكشف حول الموضوع في أرشيف الجيش يتبين أن الرقابة العسكرية في تلك الأيام فرضت قيوداً صارمة على نشر مواضيع معينة. وقد شطب الرقباء فعلاً أي ذكر أو رمز يتعلق بمشاركة الجيش الإسرائيلي في عملية قبية (باستثناء ما جاء في هذا الشأن على لسان مصادر عربية وأخرى من الأمم المتحدة). وبعد شهر من العملية شطب الرقابة من مجمل تقرير حولها أعده مراسل الصحيفة اليبديشية «أونتصر زابط» (تصدر في نيويورك) السطور التالية:

«بينما كانت عمليات القتل التي يقوم بها متسللون تُرتكب عادة من طرف أفراد أو وحدات غير نظامية فإن العملية في غزة (المقصود في مخيم البريج) وبالأساس العملية في قبية ارتكبتا على أيدي وحدات عسكرية نظامية مدججة بالسلاح. والوحشية الكامنة في عملية كهذه تؤدي حتماً إلى احتجاج الدول المتحضرة والأمم المتحدة» (نقلاً عن أرشيف الجيش الإسرائيلي، وثيقة ٢٨ / ٥٦١ / ٦٣٦ دون عنوان أو تاريخ. وقد كتب في رأس الصفحة: «في ما يلي مجموعة من التشطيطات النموذجية»).

غالبية الصحف انتظرت يومين أو ثلاثة أيام قبل أن تنشر مقالات افتتاحية حول العملية. يجوز أنها رغبت قبل ذلك في معرفة توجهات الحكومة واتجاه هبوب الرياح في المنطقة والعالم الواسع. هنا أيضاً ثمة بعض الإستثناءات، حيث نشرت «كول هعام» و«جيروزاليم بوست» و«زمانيم» مقالات افتتاحية حول العملية في صبيحة يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥٣.

«جيروزاليم بوست» قالت في مقالها الافتتاحي إن «إسرائيل استخدمت الوسيلة المطلوبة. فالكثير من الإسرائيليين الأبرياء كانوا عرضة للقتل ومراقبو الأمم المتحدة فقدوا نجاتهم».

ونشرت «كول هعام» مقالاً افتتاحياً بعنوان «ضد القتل» اعتبرت فيه «القتل الجماعي على أيدي إسرائيليين مسلحين جريمة رهيبة .. دير ياسين جديدة».

أما محررو «زمانيم» فإنهم من جهة نشروا النبأ حول العملية صبيحة يوم ١٦ أكتوبر على رأس الصفحة الأولى وتحت العنوان الصارخ: «٥٢ قتيلاً و١٦ جريحاً في صفوف سكان قرى عربية تعرضت للهجوم فيما وراء الحدود». لكن من جهة أخرى فإنهم نشروا، في اليوم نفسه، مقالاً افتتاحياً تحت العنوان «عمليات انتقامية». وقد اتهم المقال العرب «بتفجير بيوت سكان مسالمين وقتل نساء وأطفال وقذف قنابل على سيارات مدنية» على

مدى «ثلاثين سنة وأكثر». وزعمت «زمانيم» أن اليبشوف اليهودي عرف في الماضي والحاضر «كيف يحافظ على طهارة السلاح العبري ولم يدينه أبداً». لكن «ليس في قلوبنا أدنى شك بأن لغة القوة الواضحة والعنيفة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها قتلة النساء وحارقو البيوت الآمنة».

وفي الأيام اللاحقة واصل محررو «زمانيم» في إمطار قرائهم بوابل من المقالات الإفتتاحية التي دافعت، بهذا القدر أو ذاك، عن سياسة إسرائيل وجيشها وشجبت العرب والدول العظمى والأمم المتحدة. ولا نصادف كلمة واحدة توحى بالشك أو الإدانة تجاه أصحاب القرار في الحكومة أو في الجيش باستثناء رسالة وحيدة نشرت في «بريد القراء» كتبها الدكتور ف. موزس وشجب فيها تأييد الصحيفة «للغة القوة والعنف». واعتبر ما حدث في قبية مذبحة، وشك في مقدرة هذه اللغة على وضع حدٍّ لعمليات التسلل (٢٠ / ١٩٥٣/١٠).

وعلى حدٍّ سواء انتظرت «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» إلى يوم ١٨ أكتوبر من أجل نشر مقالات افتتاحية حول موضوع قبية. وتحت عنوان «الدم اليهودي ليس مباحاً» ركزت «يديعوت أحرونوت» على موضوع الضحايا اليهود للمتسللين من غير أن تخصص حتى كلمة واحدة للضحايا العرب في قبية أو للهجوم ذاته. ومما جاء في مقالها الإفتتاحي هذا: «الدم اليهودي لا قيمة له في البورصة العالمية، وذلك طبقاً للتقليد الغربي بأن مصير اليهود المحتوم هو القتل والإغتال. ولم تصح بريطانيا وفرنسا إلا عندما نفذ صبر سكان الحدود (الإسرائيليين) ورفضوا أن يُقتلوا في الليالي وردوا الصاع صاعين على المهاجمين واقتحموا أوكار القتلة العرب».

وبلغت عملية التغاضي عما حصل في قبية وصراف الأنظار عن الحقيقة والجوهري ذروتها في مقالين ظهرا في «معاريف» في ذلك اليوم. كان أحدهما ضمن العمود اليومي لرئيس التحرير، عزرائيل كارليباخ، على الصفحة الأخيرة. ومما جاء فيه: أصبح مؤكداً أن يدين مجلس الأمن إسرائيل على عملية قبية. لكن ما الذي جرى عملياً في قبية؟ ادعأؤنا الرئيسي هو أن هذه الحادثة لم يجر التحقيق فيها البتة من طرف جهة محايدة وموضوعية. وخلافاً لما حصل في يهود لم يزر مراقبو الأمم المتحدة بتاتاً القرية العربية التي جرى تصويرها كما لو «أنها انمحت عن وجه الأرض». لم يفحصوا ولم يحصوا بالمرّة ما هو عدد القتلى هناك.. وهل في الإمكان، عموماً، الحديث عن حوالي خمسين قتيلاً. كما لم يكلفوا أنفسهم حتى عناء التحقيق في هوية المهاجمين وما إذا كانت قوات نظامية من الجيش الاسرائيلي متورطة في الموضوع أصلاً. حكومات الغرب جمعاء تبنت، كما لو أن ذلك توراة موسى من سيناء، توصيف راديو رام الله صاحب الخيالات والمبالغات الشرقية. هذه المحطة الإذاعية تحدثت عن «نصف كتيبة» للجيش الإسرائيلي اشتركت في العملية. فأين هي الأعقاب ومن رآهم؟. الدول الغربية العظمى انجرت، عن معرفة،

وراء الدعاية العربية. وهذه الدول لا تأخذ في حساباتها الشهداء اليهود الـ ٤٢١ الذين سقطوا في حوادث على الحدود مع الأردن!

لا تكاد توجد في أقوال كارليباخ هذه جملة واحدة لا تجانب الحقيقة ولا تشوّه أو تضلل بصورة واضحة أو تضمينية، بينما يمكن القول أن ما أذاعه راديو رام الله، واقتبس عنه في الصحافة العربية، كان برمته صحيحاً تماماً: في قبيلة قتل حقاً أكثر من (٥٠) مواطناً، وقسم كبير من القرية انمحي عن وجه الأرض، وشاركت في العملية قوة تفوق عداد سريتين من الجيش الإسرائيلي (راجلة ومدفعية)، وهي بالتأكيد قوة توازي نصف كتيبة، ومراقبو الأمم المتحدة حققوا بدقة في ما حدث ميدانياً.

في الوقت ذاته حرص الناطقون بلسان الحكومة على غمر الصحف «بمواد خلفية» و«تفسيرات» غايتها تبرير العملية، وتلقفت الصحف بدورها كل ذلك ونشرته كما لو أنه توراة موسى من سيناء. وطاولت هذه التلاعبات الرقم ٤٢١، الذي سبق أن لوح به رئيس تحرير «معاريف». ففي يوم ١٨ أكتوبر نشرت صحيفة «دافار» على صفحتها الأولى نبأ صارخاً حول «الحصاد الدموي لعمليات التسلل من الأردن في السنوات الثلاث الأخيرة»، ذكرت فيه - في العناوين وفي متن النبأ - أن ٤٢١ مواطناً مدنياً إسرائيلياً قتلوا على أيدي متسللين من الحدود الأردنية في الفترة المذكورة. أما الحقيقة فهي أن ٤٢١ إسرائيلياً «أصيبوا» على أيدي متسللين - بمعنى أنهم قتلوا أو جرحوا.

في اليوم الذي تلاه، ١٩ أكتوبر، بدأت بعض الصحف حملة الترويج للزعم الذي قال إن الذي نفذ العملية في قبيلة لم يكن الجيش الإسرائيلي، وإنما مواطنو مستوطنات حدودية إسرائيلية «نفذ صبرهم» في أعقاب سلسلة عمليات قتل ارتكبتها المتسللون. إحدى هذه الصحف، «هذور»، زعمت أيضاً أن سفك الدم اليهودي على أيدي المتسللين يجري «لأن الحكومات العربية عاقدة العزم على إبادة إسرائيل!» (ينبغي لنا أن نلاحظ أيضاً أن كل الصحف تحدثت عن المتسللين بصيغة المبني للمجهول، بينما كتبت صحيفة «هبوكير» أنه كان يتعين على إسرائيل عدم الموافقة على منح مكانة لاجئين للعرب الذين هربوا من إسرائيل - ٢٧/١٠/١٩٥٣).

في ١٩ أكتوبر وجه بن غوريون، عبر راديو «صوت إسرائيل»، خطابه المشهور عن قبيلة والذي قرر فيه أن سكاناً حدوديين مجهولين لم يعد في مقدورهم أن يتحملوا الأعمال الإستفزازية للمتسللين هم الذين نفذوا العملية.

وغداة هذا الخطاب نشرت غالبية الصحف نصّه الكامل أو مقاطع واسعة منه على صدر صفحاتها الأولى بدون أية تعليقات أو إضافات، فقط صحيفة «كول هعام» حاولت التشكيك بصدقية الخطاب (٢٠/١٠/١٩٥٣). أما صحيفة «زمانيم» فقد بلغ تحمسها للخطاب حدّاً اعتبره «بليغاً كغايبته في جوهرة مشكلة الأمن الخطيرة التي يعاني منها مواطنو إسرائيل» (٢٠/١٠/١٩٥٣). هنا تجدر الإشارة إلى أن «الحزب التقدمي»، الذي

كانت «زمانيم» لسان حاله، لم يوحدته إجماع حول عملية قبية، بل إن قسماً كبيراً من قاداته تميز موقفه بالتحفظ من العملية. ووقف في طليعة هذا القسم الدكتور ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، الذي قال في جلسة لإدارة الحزب إنه في حالات كهذه ينبغي أن يكون موقف الحزب انتقادياً (٣/ ١١/ ١٩٥٣). وقد نال موقفه هذا تأييد عدد من كبار قادة الحزب. وعندما طلب إليه أن يلخص النقاش، الذي دار في تلك الجلسة، قال ما يلي: «السياسة مناقضة للأخلاق.. بن غوريون تكلم عن الأنبياء، لكن هذا الأمر ليس من شأن السياسيين.. يستحيل التكلم عن الأنبياء والقيام بأعمال على شاكلة عملية قبية».

صحيفة «هآرتس» كتبت مقالاً افتتاحياً حول قبية فقط في يوم ١٩ أكتوبر. وذكرت فيه أن «كل إنسان عاقل في إسرائيل يمتلكه شعور بالأسف حيال النتيجة المأساوية» للعملية، لكن هذا الأمر فُرض على إسرائيل فرضاً بسبب وباء التسلسل. وينبغي رؤية الحادث في إطار سلسلة العمليات العدائية للمتسللين، التي هي استمرار للحرب ضد إسرائيل بطريقة غير تقليدية، من طرف الدول العربية. ودعت الصحيفة إلى عدم الاستخفاف برود الفعل الصادرة عن الحكومات الغربية مشددة على ضرورة عدم فقدان «التوازن» بين الاحتياجات الأمنية وبين احتياجات السياسة الخارجية لإسرائيل.

أما صحيفة «عل همشمار» فقد هاجمت الدول الغربية «التي خفت إلى تقديم شكوى ضد إسرائيل في مجلس الأمن لكنها لم تصعق عندما قتل يهود قبل ذلك» (١٩/ ١٠/ ١٩٥٣). مع ذلك قالت الصحيفة إن على إسرائيل أن تتفحص ممارساتها، سواء «من ناحية جدواها السياسية» أو «من ناحية ماهيتها الأخلاقية». ولا بد من ملاحظة أن محرري الصحيفة، شأن ما كانت عليه الحال في حزب «مبام»، تخطوا حول الموضوع، وهذا ما ظهر جلياً في عدد من المقالات الإفتتاحية التي انتهت بإدانة العملية «غير المحسوبة والمتسعة في قبية» والتي زودت أعداء إسرائيل بعوامل تجعلهم يلبسونها ثوب الجلاذ أمام الرأي العام العالمي. وعلى الصعيد الأخلاقي قالت الصحيفة إن إسرائيل ليست حرة في «انتهاج أساليب مستوردة من قمامة أعدائها»! (٢٠/ ١٠/ ١٩٥٣).

صحيفة «دافار» الناطقة بلسان الهستدروت كتبت مقالاً افتتاحياً حول قبية في ١٨ أكتوبر حملت فيه بشدة على الدول العظمى التي لم تصعقها جريمة القتل في «يهود» مثل ما صعقتها عملية قبية!

وبعد هذا المقال بيومين، في ٢٠ أكتوبر، كتبت مقالاً افتتاحياً آخر كالت فيه المديح لخطاب بن غوريون الكاذب. وفي ٢١ أكتوبر نشرت مقالاً تعليقياً تحدثت فيه عن سياسة المجالدة وضبط النفس (حتى عملية قبية) التي تميزت بها إسرائيل حيال موجة الجرائم التي يرتكبها المتسللون كجزء غير منفصل من حرب الدول العربية ضد إسرائيل. وذكرت الصحيفة أن الدول العربية «تعتبر ملجأ آمناً للمجرمين النازيين».

وثمة صحف أخرى ربطت بين النازيين والعرب. ومنها صحيفة «هبوكير» التي كتبت في مقالها الإفتتاحي يوم ١٩ أكتوبر تقول:

«عندما يسفك دم يهودي على أيدي النازيين، من جهة، وعلى أيدي المعتدين العرب، من جهة أخرى، فإن هذا الأمر لا يمس شغاف قلوب ساسة العالم الذي درجنا على تسميته متنوراً. لكن عندما ينفذ صبر المتطرفين في اليبشوف ويردون على القتلة بالمثل يصحو فجأة الضمير الإنساني لجميع هؤلاء فيبدؤون بإمطارنا بوابل من المواعظ الأخلاقية».

جريدة «هتسوفيه» سبقت المتحدثين باسم الحكومة بإعلانها عن انعدام الأدلة التي تثبت أن قوات عسكرية اسرائيلية نظامية نفذت عملية قبية (١٨ / ١٠ / ١٩٥٣). «والشيء الواضح - تابعت - أن أفراداً من المستوطنات الحدودية الذين لقي أقرباؤهم وأصدقاؤهم مصرعهم على أيدي متسللين هم الذين ثأروا للدم المسفوك». أكثر من ذلك قررت الصحيفة أن «قبية قتلت مئات اليهود .. ومثل هذه العملية تمنع التسلل وتمنع القتل والنهب .. وما من خيار أمامنا إلا ضرب قواعد إنطلاق المتسللين».

وانسحبت نغمة تأييد العملية هذه على صحيفة «هموديع»، الناطقة بلسان حزب «أغودات يسرائيل»، التي اعتبرتها «عملية طبيعية جداً يحتمها التوقيت والواقع» (١٨ / ١٠ / ١٩٥٣). وهاجمت الصحيفة، بضراوة، السلك السياسي الذي لم يكن ناجعاً بما فيه الكفاية في تقديم المبررات اللازمة (١٩ / ١٠ / ١٩٥٣). وكتب أحد معلقى الصحيفة أن العرب لا يفهمون لغة «غير لغة القوة، لغة الحربة والسيف»! (١٩ / ١٠ / ١٩٥٣).

في ختام العملية

فور انتهاء عملية قبية نُشرت الوقائع عبر وكالات الأنباء ومحطات الإذاعة العربية. وفي الأيام والأسابيع اللاحقة تسربت إلى السياسيين والصحافيين في إسرائيل تفاصيل عديدة إضافية - حول عدد الوحدات المشاركة، من اتخذ القرار وكيف تقررت العملية، الخ .. - من خلال معارف لهم في الجيش والحكومة. غير أن صحف اسرائيل امتنعت كلياً عن الإنشغال بالموضوع. ولم تنشر أية صحيفة تقارير مكملة حول ما حدث في الليلة ما بين ١٤ و ١٥ أكتوبر ١٩٥٣. وظل القراء يتأبطون الوقائع المنشورة في التقارير الأصلية منذ ١٦ أكتوبر، التي تناقلت بايجاز ما بثته محطات الإذاعة وقرار لجنة الهدنة، وطبقاً لما وصفه بن غوريون في خطابه العلني يوم ١٩ أكتوبر. يجوز أن المحررين والمراسلين السياسيين والعسكريين للصحف آثروا عدم الإنشغال بهذا الشأن، ويجوز أيضاً أن الرقابة العسكرية وبعض الوزراء وكبار الموظفين أكرهوهم أو أقنعوهم بالإمتناع عن التبخر في الموضوع. وهكذا انتشر غطاء سميك وعام من الصمت فوق خرائب قبية.

فقط صحيفة «هآرتس» رأت من الصواب أن تكشف عن تفاصيل إضافية. وفعلت ذلك من خلال الإلتفاف على الرقابة بواسطة اقتباس منشورات أجنبية، وهي طريقة أصبحت

مألوفة في السبعينات والثمانينات، وهكذا في ٢٦ أكتوبر نشرت الصحيفة على صفحاتها الثانية، ضمن تقرير قصير، مقاطع من تحقيق ظهر في مجلة «تايم». ووصفت هذه المجلة الأسبوعية الأمريكية احتلال القرية على أيدي «كتيبة» إسرائيلية وسير العملية بين البيوت الأهلة بالسكان على النحو التالي:

لقد أطلقوا النار على كل رجل وامرأة وطفل ممن أمكنهم العثور عليه، وفي النهاية وجهوا نيرانهم صوب قطعان البقر. بعد ذلك فجروا بالديناميت ٤٢ بيتاً ومدرسة ومسجداً. صرخات المحتضرين تعالت من بين الانفجارات .. القرويون الذين سقطوا على قارعة الطريق في القرية تمكنوا من رؤية كيف كان الجنود الإسرائيليون يدخلون ويتبادلون النكات في مداخل البيوت وجوههم الشابة مضاعة بالسنة اللهب!

ويجدر بنا ذكر أنه باستثناء الرسالة الوحيدة في «زمانيم» لأحد القراء، فإن صحيفة «هآرتس» انفردت في الأسابيع التي أعقبت عملية قبية بنشر بعض رسائل حول العملية في عمود «رسائل القراء». وهذا الأمر لم تفعله سائر الصحف. ونشرت الصحيفة في ٢٠ أكتوبر رسالة إلى التحرير بقلم ميخائيل ألكينس. ومما كتبه ألكينس، الذي أصبح في وقت لاحق مراسلاً لاذعة «بي. بي. سي» ولمجلة «نيوزويك» في البلاد، أن قبية تطرح أسئلة جديرة بتفجير «نقاش جماهيري»، مؤكداً أن العملية يستحيل الدفاع عنها «من ناحية أخلاقية». وأوضح أن فكرة العقاب الجماعي، التي تقف في صلب العملية، تفتقر إلى القاعدة الأخلاقية: «العقاب الجماعي كان عملاً غير مشروع عندما انتهجه هتلر .. وهو عمل غير مشروع أيضاً عندما تنتهجه نحن».. حتى في عالمنا «الأعوج - عالم شريعة الغاب - يشمئزون من جرائم القتل دون تمييز النساء والأطفال وغير المحاربين». وشجب ألكينس العملية من ناحية سياسية أيضاً، وزعم أنها لن تجلب فائدة على المدى البعيد. وردّ على هذه الرسالة «ي. موداعي» (يبدو أنه يتسحاق موداعي، الذي أصبح فيما بعد أحد قادة «الليكود» ووزيراً في حكوماته). ومما قاله إنه «من الصعوبة بمكان إجراء نقاش حول عملية قبية من وجهة نظر أخلاقية خالصة، ذلك أن المعيار الأخلاقي لا يتلاءم مع هذا الحادث متعدد الأطراف». ورغم أنه اعترف بإشكالية الإتهام والعقاب الجماعيين، لكنه أكد أن «سنننا الأخلاقية مع كل ضوابطها الصارمة أجازت لنا القتل في حالة واحدة عندما قالت: الذي يأتي لقتلك بكرّ واقتله». وتابع: الذي ارتكب العملية هم سكان غاضبون من المستوطنات الحدودية «آمنوا بأنهم يبكرون في قتل من يبتغي قتلهم» (المفروض في موداعي، وهو رجل عسكري، أن يكون قد علم بأن وحدات من الجيش الإسرائيلي نفذت العملية)! ودحض فكرة أن العملية ألحقت الضرر بالعلاقات بين إسرائيل والعرب، إذ لم تكن هناك أصلاً امكانية للتقدم بهذه العلاقات نحو السلام، ولهذا يحظر علينا أن تكون «المصالحة» هي سياستنا، والحديث «يجري عن جيران بدائيين يعتبرون المصالحة إحدى علامات الضعف!» («هآرتس» - ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٣).

في ٢٥ نوفمبر دان مجلس الأمن، بالإجماع، اسرائيل بسبب عملياتها في قبية. ومرة أخرى رصت صحف اسرائيل صفوفها ودانت بصوت واحد «رياء» الدول العظمى وانعدام التوازن في القرار. لكن صحيفة «زمانيم»، التي اعتبرت القرار «إثمًا» حيال اسرائيل، وجدت من الصواب أن تدعو قراءها في هذه المناسبة إلى إجراء «محاسبة للذات». وقالت إن على الجيش الاسرائيلي أن يحافظ على مبادئه الأخلاقية (١٩٥٣/١١/٢٦). هذه البوادر الأولى للتحفظ وربما للمرور كانت ناتجة عن ضغط شديد على هيئة التحرير مارسه مسؤولون كبار في «الحزب التقدمي» الذي كانت صحيفة «زمانيم» تنطق باسمه.

إجمال

صادفتُ، في أثناء اعدادي لهذه المقالة، ملاحظات حول أداء الصحافة الاسرائيلية إزاء عملية قبية صادرة عن مراقبين أجانب. أحد هؤلاء هو السفير البريطاني في البلاد، فرانسيس إيفانس، الذي أجمل موقفه في هذا الصدد، بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٣، في الكلمات التالية: «لم تحظ حكومة اسرائيل في أوقات متقاربة بمثل هذا المدى من الإجماع المؤيد، من طرف الصحافة الإسرائيلية، مثلما حظيت في هذه المناسبة...». وتابع يقول: «في واقع الأمر فإن معظم الصحف عبّرت، في وقت من الأوقات وعادة بصورة شديدة الإيجاز، عن الأسف لموت نساء وأطفال عرب براءتهم فوق كل الشبهات. لكن بعد أن دفعت هذه الضريبة الكلامية للإنسانية وضعت نفسها جميعاً، وعلى مدى فترة طويلة، في خدمة مجهود تبرير ما فعلته حكومتها وتوجيه التهم إلى الآخرين».

ورأى السفير إيفانس أنه حتى صحيفة «عل همشمار» انتقدت العملية من زاوية كونها قد زودت أعداء اسرائيل بذخيرة ضدها وساعدتهم في وضع اسرائيل داخل قفص الإتهام («من إيفانس إلى وزير الخارجية»، ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٣).

إذا كانت مهمة الصحافة في دولة ديمقراطية تتمثل في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة وكاملة إلى الجمهور حول وقائع أحداث مهمة، ومراقبة عمل السلطات وانتقاد ما يجدر توجيه الانتقاد إليه والعمل، قدر المستطاع، على لجم عمليات شاذة للحكومة، فإن الصحافة الإسرائيلية قد اخفقت بشكل ذريع في هذه المهمة في الفترة ما بين أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٣.

بشكل عام تعاملت هذه الصحافة مع عملية قبية بصفتها صحافة مجندة تبرر سياسة الحكومة وعمليات الجيش الاسرائيلي مهما تكن. اجماع الرأي بينها كان مطلقاً، من «ميام» («عل همشمار») وحتى التنقيحيين («حירות»). فقط صحيفة «كول هعام» - الناطقة بلسان حزب كان ولا يزال خارج نطاق الاجماع الصهيوني - وقفت بملء الفم ضد العملية. أما سائر الصحف فقد أيدت الحكومة والعملية. وأقصى ما فعلته هو التظاهر بعدم

الإرتياح بسبب عدد القتلى المدنيين، وإجماع الإدانة الدولية. ولقد كان من الصعوبة بمكان التغاضي أيضاً عن هذه العناصر.

لا شك أن هذه الصحافة تعرضت، في ذلك الوقت، لمكبس الرقابة. مع ذلك فمن الواضح ان المحررين مارسوا هم أيضاً رقابة داخلية قوية قبل أن تصل المواد إلى الرقيب الخارجي. لا شك أيضاً أنه وصلت إلى هيئات تحرير الصحف رسائل من القراء حول الموضوع، غير أن رسائل كهذه نشرت فقط في «هآرتس» و«زمانيم» بكمية ضئيلة جداً. وكما أظهرنا فإن الرقابة الخارجية، والداخلية أيضاً، كانت موجهة للحؤول دون أي ذكر لمسؤولية الجيش الإسرائيلي عن العملية. كذلك حُظر نشر أية تفاصيل عن سير العملية، مثل الأعمال الحربية في منطقة مأهولة وهدم البيوت قبل إخضاعها للفحص الخ..

ربما من المفيد الإشارة إلى أنه في تلك الأيام ساد، في علاقات الدولة – الصحافة، تقليد الرقابة الخارجية شبه الرسمية. فقد درج بعض الوزراء وكبار موظفي الدولة، وفي طليعتهم وزير الخارجية موشيه شاريت، على الاتصال مباشرة مع المحررين و«تجاذب أطراف الحديث» معهم حول المقالات الإفتتاحية التي ستظهر في أعداد الغد. ويمكن التقدير بأن المحررين اقتنعوا في أكتوبر ١٩٥٣، إذا ما كانت هناك أصلاً ضرورة لذلك، بأن الإنتقاد الداخلي يصب في خدمة «الأعداء الخارجيين». أما في ما يتعلق بعمليات الجيش فقد كان الميل السائد لدى جميع الأحزاب – باستثناء الحزب الشيوعي – وصحفها هو إبراز التماهي بين الحكومة والجيش وبين الدولة.

بالنسبة لموقف الدول العظمى والغربية فيمكن ملاحظة أن العودة المفرطة إلى التصاوير والمقارنات من مجموعة المصطلحات الخاصة بالهولوكوست، تشكل عموداً فقرياً في الأنباء والتقارير المرتبطة بقبية. من جهة واحدة وُصف الإسرائيلي بأنه الوريث المباشر للضحية اليهودية في أوروبا، ومن جهة أخرى شكل الهولوكوست خلفية لتبرير أعمال الجيش الاسرائيلي في قبية. وفي بعض الأحيان اعتبرت قبية كنموذج أو إثبات على أن اليهود في «صهيون» لن يسمحوا بأن يتم التعامل معهم مثلما عومل اليهود في أوروبا. وفي صحف مختلفة عُقدت، بطرق ملتوية وأحياناً مباشرة، مقارنة ما بين العرب والنازيين. لكن من جهة أخرى رفضت الصحف، باشمئزاز، أية مقارنات عقدها العرب او المراقبون الغربيون بين أعمال اسرائيل وأعمال النازيين.

وباستثناء «كول هعام»، التي كانت صحيفة هامشية في التعبير عن مشاعر وآراء الجمهور العريض، فإن أية صحيفة لم تسمّ المولود (عملية قبية) باسمه الحقيقي – مذبحة.

الجميع آثروا تسميات مثل «حادث» أو «عمل». كذلك اعتبرت الرواية الرسمية للعملية، التي أوردها بن غوريون في خطابه يوم ١٩ أكتوبر، فوق كل الشبهات والشكوك، على الرغم من معرفة معظم الصحف بأنها رواية كاذبة من أساسها. جميع الصحف

الإسرائيلية، سواء التي انتقدت العملية على استحياء أو التي استنكفت عن ذلك، اعتبرت قبية «عملاً شاذاً». ولم تجد أية صحيفة من الصواب أن توضح لقرائها أن قبية شكلت، من ناحية كمية، ذروة السياسة الانتقامية الاسرائيلية التي ألحقت الأضرار بالمدنيين العرب عن قصد وبمنهجية منذ ١٩٤٩.

ترجمة: أنطوان شحلت

المصدر: مجلة «نظرية ونقد» - منبر اسرائيلي. معهد «فان لير» - القدس. اصدار: «الكيبوتس الموحد» - تل أبيب. والعنوان الأصلي للمادة هو: الصحافة الاسرائيلية و«قضية قبية»، تشرين الأول / اكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر (١٩٥٣).